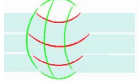


Distr.: Limited
17 January 2005

المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث 

Arabic
Original: English

كوبي، هيوغو، اليابان

١٨-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال

كارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل عالم أكثر أمنا

إنشاء آليات إقليمية بشأن مراقبة الكوارث الطبيعية العنيفة والوقاية
منها وتقييمها

مشروع إعلان مقدم من الصين

مذكرة من الأمانة

طلب وفد جمهورية الصين الشعبية من أمانة المؤتمر العالمي أن تعمم الوثيقة المرفقة
بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وسائر المنظمات في سويسرا تحياتها إلى الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بصفتها أمانة المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي سيعقد في كوبي، اليابان، في الفترة ١٨-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ويشرفها أن تطلب منها إحالة الرسائل التالية إلى مكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر وإلى مكتب المؤتمر نفسه عند انتخابه.

وتود البعثة الدائمة للصين، بوصفها المقترح الرئيسي للاقتراح المعنون "إنشاء آليات إقليمية بشأن مراقبة الكوارث الطبيعية العنيفة والوقاية منها وتقييمها" المقدم إلى الأمانة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وبناء على تعليمات تلقتها، الإفادة بأن الأغلبية العظمى من الدول ترى أن الجلسة الخاصة المقترح عقدها في ٢٠ كانون الثاني/يناير ينبغي أن تسفر عن اعتماد وثيقة تتضمن النتائج التي تم التوصل إليها وذلك من أجل إرسال رسالة سياسية قوية. وقد أعرب عن هذا الرأي خلال المشاورات المختلفة التي أجريت على المستوى العالمي وكذلك في جنيف على المستوى العملي. وتعتقد البعثة بأن الاقتراح المذكور أعلاه المقدم من الصين يشكل أساسا جيدا للمناقشة. وبالنظر إلى ذلك، تطلب البعثة الدائمة للصين أن يحيط المكتب علما بالكامل بما ورد أعلاه وأن يتخذ على وجه السرعة قرارا مناسباً بأن ينصح المؤتمر بتكييف جدول أعماله بحيث يعكس بدقة الآراء المذكورة أعلاه التي تحظى بتأييد الأغلبية العظمى. والوفد الصيني إلى المؤتمر مستعد دائما للتعاون بهدف السعي إلى بلوغ هذا الهدف على أساس توافق الآراء. وفي غضون ذلك، قد ينظر الوفد الصيني، حرصا منه على أن يكون جديا ومسؤولا أمام جميع الدول المؤيدة للاقتراح والدول الملتزمة المشاركة في تقديمه، في طلب اتخاذ إجراءات في جلسة عامة للمؤتمر بشأن الاقتراح المقدم من الصين.

وتنتهز البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية هذه الفرصة لكي تجدد للأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الإعراب عن فائق التقدير والاحترام.

مشروع إعلان

نحن المشاركون في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، المعقود في كوبي، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

إذ نذكر بقرارات الجمعية العامة ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، و٢١٤/٥٨ و٢١٥/٥٨ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و٢٣٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها والاستراتيجية الدولية للحد منها،

وإذ نذكر أيضا باستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا، وهما الاستراتيجية والخطة اللتان اعتمدتا في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في يوكوهاما، اليابان، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤،

وإذ نعرب عن عميق تعاطفنا وتعازينا الحارة لضحايا كارثة أمواج المد البحري (التسونامي) التي وقعت مؤخرا ولأسرهم ولشعوب وحكومات تلك البلدان التي تكبدت بصورة مأساوية خسائر فادحة في الأرواح وإصابات جسيمة وأضراراً مادية هائلة من جراء هذه الكارثة،

وإذ نعرب عن بالغ قلقنا إزاء ما خلفته كارثة التسونامي من عواقب وآثار اقتصادية واجتماعية ونفسية وبيئية وغير ذلك من العواقب والآثار السلبية على تلك البلدان المتضررة،

وإذ نشيد بما قدمه المجتمع الدولي، بسرعة وسخاء، من دعم وتبرعات لجهود الإغاثة، مما يعبر بحق عن روح التضامن والالتزام بالتصدي، بطريقة جماعية وتعاونية، للتحديات التي تواجه البشرية،

وإذ نحيط علما بالاجتماع الخاص الذي عقده قادة دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن عواقب الزلزال و كارثة التسونامي، وهو الاجتماع الذي عقد في جاكرتا في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ والذي اتفق فيه على إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر مثل مركز إقليمي للإنذار المبكر بشأن ظاهرة التسونامي خاص بمنطقة المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا،

وإذ نسلم بأن الكوارث الطبيعية العنيفة، مثل الزلازل، والفيضانات، والأعاصير المدارية، والأعاصير الحلزونية، وحالات الجفاف، وظاهرة التسونامي، لا تعرف أية حدود وتظل تشكل مخاطر رئيسية تهدد البشرية جمعاء في هذا العالم الذي أصبح مترابلا على نحو متزايد، وهي كوارث لها تأثير سلبي هائل وتعوق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وبخاصة في البلدان النامية، مما يؤكد ضرورة تعزيز قدرة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على التصدي

لحالات الكوارث الطبيعية، وضرورة تعزيز التعاون والتنسيق على المستويين الدولي والإقليمي في مجال الحد من الكوارث، بما في ذلك من خلال تعزيز الترتيبات المؤسسية للحد من الكوارث الطبيعية على المستوى الإقليمي،

١- نشدد على أهمية التعاون والتنسيق الإقليميين في مجال الحد من الكوارث من أجل التصدي بفعالية لتأثير الكوارث الطبيعية؛

٢- نسلم بالحاجة الملحة، كما أثبتها الدمار الهائل الذي نجم عن كارثتي الزلزال والتسونامي في المحيط الهندي، لوضع استراتيجيات إقليمية للحد من الكوارث وإنشاء آليات إقليمية لمراقبة الكوارث الطبيعية والإنذار المبكر بوقوعها والوقاية منها وتقييمها، ولتقديم المساعدة الغوثية في حالات الكوارث، والاضطلاع بأنشطة إعادة تأهيل وإعمار بعد وقوع الكوارث؛

٣- نوصي بأن يتم في أقرب وقت ممكن إنشاء الآليات الإقليمية الضرورية للحد من الكوارث، وهي آليات ينبغي أن تشمل، فيما تشمله، مراكز إقليمية تعاونية متخصصة، وشبكات لتبادل المعلومات، ونظم للإنذار المبكر، وإنشاء قواعد بيانات ونظم لإدارة المعارف واستخدام السواتل، وتقنيات الاستشعار عن بعد، ونظام المعلومات الجغرافية، وتكنولوجيا المعلومات، والأرصاد الجوية، والتصدي للآثار الناشئة عن الكوارث الطبيعية، والحد من الخسائر والأضرار، وبخاصة في مجالي الصحة العامة والبيئة؛ كما ينبغي دعم هذه الجهود عن طريق التعاون التقني وبناء القدرات؛

٤- ندعو مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية، إلى إدماج الاستراتيجية الإقليمية للحد من الكوارث في برامج عملها، وإلى وضع مبادرات ملموسة لإنشاء مثل هذه الآليات أو المساعدة في إنشائها ودعمها؛

٥- نطلب إلى أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث أن تعد تقريراً عن إنشاء آليات إقليمية للحد من الكوارث، آخذة في اعتبارها المبادرات والمناقشات أو الترتيبات الجارية، إن وجدت، في كل من المناطق والمناطق الفرعية، وأن تقدمه إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥ وإلى الدورة الستين للجمعية العامة؛

٦- نطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدرج الآليات الإقليمية للحد من الكوارث في جدول أعمال الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥؛

٧- ندعو الأمين العام إلى إدراج الآليات الإقليمية للحد من الكوارث في جدول أعمال الدورة الستين للجمعية العامة، وإلى تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة.
